سلسلة مذكرات خاصة عن المسائل المتعلقة بصياغة القوانين الضريبية للاستجابة لجائحة كوفيد-19

هذه واحدة من سلسلة مذكرات تصدرها إدارة الشؤون القانونية لمساعدة البلدان الأعضاء في التصدي لحالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا. وتعبر الآراء الواردة في هذه المذكرة عن وجهات نظر خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة آراء الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو إدارة الصندوق العليا.

اعتبارات حول صياغة القوانين الضريبية عند تنفيذ الاستجابات لمواجهة أزمة كوفيد-19

تركز هذه المذكرة[1] على الاعتبارات التي ينبغي مراعاتها في صياغة القوانين الضريبية عند تنفيذ الإجراءات المؤقتة المنتظر اعتمادها للاستجابة لجائحة كوفيد-19،[2] وهي تحديدا كالتالي:

- *[illegible]*—مثل مدى أهمية اتخاذ إجراء تشريعي—بما في ذلك الإلغاء التدريجي لهذه الإجراءات بمجرد انقضاء فترة الأزمة، مع ملاحظة زيادة الفعالية نتيجة *[illegible]* بدلا من تعديل القوانين الضريبية القائمة؛
- مسائل قانونية فنية أخرى متعلقة بالتنفيذ بخلاف *[illegible]* التي كانت محط الاهتمام حتى الآن، مثل *[illegible]* (على سبيل المثال، لتقديم الطعون والتظلمات) *[illegible]* لتجنب المشقة، مع الحفاظ على قدرة استئناف مثل هذه الأعمال في تاريخ لاحق، وجميعها مجالات قانونية لم تحظ باهتمام كبير حتى الآن.

مبادئ صياغة القوانين الضريبية لتنفيذ الإجراءات المؤقتة

نظرا لما تتسم به هذه الإجراءات من طابع مؤقت، ينبغي اتباع المبادئ التالية لصياغة القوانين الضريبية، حيثما أمكن ومتى كانت متوافقة مع الأطر القانونية القائمة:

- *[illegible]* لتنفيذ الإجراءات المؤقتة، وهي تتسم بقدر أكبر من الفعالية (من حيث كونها أسرع وأسهل في إلغائها) بدلا من إدخال تعديلات على القوانين القائمة أو إصدار قوانين جديدة. ومع ذلك، نظرا لأن هذه الإجراءات المؤقتة تهدف إلى تخفيض الالتزامات الضريبية الكبيرة أو لأنها ليست متسقة مع التشريع الأساسي – على سبيل المثال، لأنها تنطوي على أحكام بترحيل

[1] أعدها كريستوف ويرزيغرز، مستشار قانوني أول، وكوري هيلبير، مستشار قانوني أول، وإيرفينغ آو، مستشار قانوني، في إدارة الشؤون القانونية.

[2] راجع مذكرة *الإجراءات الضريبية للاستجابة لتفشي جائحة كوفيد-19*، ومذكرة *استجابات الإدارات الضريبية والجمركية لأزمة كوفيد-19* (إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، مارس 2020).

و/أو تحميل قدر أكبر من الخسائر – فمن المرجح أن يتطلب الأمر إصدار تشريع (مع إمكانية إصدار تشريع عام للطوارئ عندما يقتضي الأمر إدخال تعديلات على عدد من القوانين القائمة).

- **تمديد المواعيد النهائية لتقديم الإقرارات والمدفوعات.** بخلاف تمديد المواعيد النهائية لأداء المدفوعات و/أو تقديم الإقرارات (بدون فوائد أو عقوبات) بما في ذلك **تمديد المواعيد النهائية لتقديم الإقرارات الضريبية وتأجيل المدفوعات الضريبية دون فوائد أو عقوبات. ويمكن أن يكون هذا التدبير مفيدا بشكل خاص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.**

- **الإشارة إلى التدابير الإضافية المحتملة.** أثناء الأزمة، حتى لا تتعرض سلامة النظام للخطر، والمجازفة بإضعاف اليقين الضريبي بعد انحسار الأزمة الحالية. وفي هذا الصدد، ينبغي إعطاء قيمة إضافية للإجراءات التي تمضي بالنظام الضريبي في الاتجاه المنشود. وينبغي على وجه التحديد **الإشارة إلى الوقت المتوقع لتنفيذ التدابير، والأولويات؟ على سبيل المثال، هل تنفيذ الإعفاءات الضريبية أو خفضها**.

- وحيثما أمكن، **تطوير التدابير المؤقتة** بشرط استيفاء دافعي الضرائب الشروط ذات الصلة؛ مع ضرورة أن تكون كل هذه الإجراءات **مؤقتة في طبيعتها وتنتهي خلال فترة زمنية معقولة** (على سبيل المثال، إمكانية استخدام شروط الإلغاء التدريجي أو البطلان التلقائي).

أمثلة فنية مختارة

- **يمكن أن يكون تمديد المواعيد النهائية لتقديم الإقرارات الضريبية والمدفوعات الضريبية** مع بعض الاستثناءات المحتملة (على سبيل المثال بالنسبة للمسائل الجنائية؛ وحماية الحقوق الأساسية). وينبغي أن يتضمن ذلك أيضا تمديد المواعيد النهائية لتقديم الإقرارات الموجزة في سياق الدعاوى المعلقة، وتعليق معظم أعمال التحصيل والإنفاذ المتعلقة بدافعي الضرائب المتضررين (مثل التدقيق الضريبي أو الإنفاذ على الرهون)، مع توجيه هذه الإجراءات نحو المخاطر الحرجة والناشئة، والشركات المتربحة من الأزمة (مذكرة إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي، مارس 2020).

- **يمكن للسلطات تعليق المواعيد النهائية** خلال الفترة المحددة، مع مراعاة بعض الاستثناءات للقضايا المستعجلة بشرط توخي البروتوكولات الملائمة.

- **تأجيل الأنشطة المتعلقة بالمدفوعات الضريبية** المتاحة في ظل عمليات الانفصال الجزئي القائمة، أو القرارات الاستنسابية، أو بخلاف ذلك تأكيد أو إعلان اتساقها مع القيود القانونية القائمة (على سبيل المثال، المعونة الحكومية في الاتحاد الأوروبي (EU State Aid)، المعمول بها حتى 31 ديسمبر 2020).[3] وينبغي صياغة كل الإجراءات القانونية على مستوى السياسات لزيادة المرونة في تقديم الدعم الموجه (مثل تأجيل الضرائب؛ وتعليق اشتراكات الضمان الاجتماعي؛ وتقديم التمويل والمنح، والسُلَف)، إما على نحو شامل أو في مناطق أو قطاعات محددة هي الأشد تضررا بالجائحة، دون التعارض مع المبادئ القانونية المعمول بها (على سبيل المثال مبادئ عدم التمييز أو المزايا الانتقائية).

- **توفير الأنشطة المتعلقة بالتدقيق الضريبي** مع إيلاء أهمية خاصة مرة أخرى لعمليات الانفصال الجزئي، والقرارات الاستنسابية، وأهم من ذلك، التفسيرات المتاحة. وسيكون اليقين في المعاملات الضريبية أمرا بالغ الأهمية أيضا لدافعي الضرائب المتضررين للتأكد من أن معاملتهم أو توصيفهم الضريبي كوضع الإقامة الضريبي لا يتغير فقط نتيجة جائحة كوفيد–19 (على سبيل المثال، معاملة عمال الحدود داخل مناطق الاختصاص وفيما بينها،[4] أو حيث يؤثر إنفاذ الإغلاق العام على محل إقامة دافعي الضرائب أو يتسبب في إرباك طريقة إدارة الشركة على النحو المعتاد).

---

[3] https://ec.europa.eu/competition/state_aid/what_is_new/sa_covid19_temporary-framework.pdf

[4] https://minefi.hosting.augure.com/Augure_Minefi/r/ContenuEnLigne/Download?id=8516AF19-75EF-465F-BE7C-C6E1BA183CD5&filename=2081-993%20-%20CP%20Fiscalit%C3%A9%20frontaliers%20cov-19.pdf